E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/C.10/1994/L.3
10 May 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية

الدورة العشرون

جنيف، ٢-١١ أيار/مايو ١٩٩٤

البند ٨ من جدول الأعمال

تنفيذ برنامج الشركات عبر الوطنية والنظر في الأنشطة المقبلة للجنة

مشروع قرار مقدم من الرئيس،

السيد مارينو بالدي (سويسرا)

إدماج اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في الآلية المؤسسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية،

إذ تلاحظ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد قرر، في قراره E/1993/49، "أن تقوم اللجنة بإعادة النظر في أنشطتها المقبلة في دورتها العشرين، وأن تقدم توصيات، إذا اقتضى الأمر، إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سياق عملية إعادة التشكيل الجارية في الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي"،

وقد نظرت، في دورتها العشرين المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٤، في أنشطتها المقبلة، توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

مقرر بشأن مستقبل اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره E/1993/49 المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣،

وإذ يضع في اعتباره تقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية عن أعمال دورتها العشرين، المعقودة عام ١٩٩٤،

وإقراراً منه بضرورة تحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها في معالجة قضايا الاستثمار الدولي، وبإمكانية إنجاز هذه التحسينات عن طريق الترشيد الأفضل سواء للدورات الحكومية الدولية للأمم المتحدة أو لموارد الأمانة العامة للأمم المتحدة،

يقرر توصية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

إدماج اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في الآلية المؤسسية للأونكتاد،

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٢١٢/٤٧ المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، المندرج في سياق عملية إعادة التشكيل الجارية في الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، والذي يؤيد قرار الأمين العام إدماج جميع الأنشطة المتصلة بالشركات عبر الوطنية في الأونكتاد،

وإذ تستعرض قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩١٣ (د - ٥٧) المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والتزام كرتاخينا الصادر عن الأونكتاد الثامن في شباط/فبراير ١٩٩٢، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٣/٤٧ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والمتعلق بالأونكتاد بوصفه أنسب مركز تنسيق في الأمم المتحدة نفسها للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية وما يتصل بها من قضايا في مجالات رئيسية تشمل التجارة والسلع الأساسية والتمويل والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا، بما يخدم مصالح جميع البلدان، ولا سيما مصالح البلدان النامية،

وإذ تدرك ما للاستثمار الدولي وغيره من تدفقات رأس المال التي تحرّكها السوق الدولية من دور أساسي في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي وتنميته،

وإذ تؤكد ما للمداولات الحكومية الدولية للأمم المتحدة بشأن هذه المواضيع من قيمة فريدة بالنسبة للمجتمع الدولي،

وإقراراً منها بضرورة تحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها في معالجة قضايا الاستثمار الدولي، وبإمكانية إنجاز هذه التحسينات عن طريق الترشيد الأفضل، سواء للدورات الحكومية الدولية للأمم المتحدة أو لموارد الأمانة العامة للأمم المتحدة،

وإذ تضع في اعتبارها ما تم في عام ١٩٩٣ من نقل لشعبة الشركات عبر الوطنية والإدارة، التابعة لإدارة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، ليصبح اسمها شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار،

وإذ تنوه بما أنجزته اللجنة من عمل عبر دوراتها العشرين، وبأنها قد شددت بدرجة أكبر، فيما اضطلعت به من أنشطة في السنوات الأخيرة، على مساهمة الشركات عبر الوطنية في النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتعزيز التعاون بين البلدان النامية المضيفة والشركات عبر الوطنية؛ وتيسير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي؛ واستكشاف الروابط بين تدفقات رأس المال ونشر التكنولوجيا وحيازتها والتجارة في السلع والخدمات؛ وإذ تلاحظ أن هذا التحول قد أدى إلى زيادة العناصر المشتركة بين هذه الأنشطة وأنشطة مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد والهيئات الفرعية للمجلس،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تجنب ازدواجية لا ضرورة لها في عمل هيئات الأمم المتحدة،

١- تقـــرر أن تصبح اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية لجنة تابعة لمجلس التجارة والتنمية وأن يطلق عليها اسم جديد هو اللجنة المعنية بالاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية؛

٢- ترجـــو من مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد أن يعالج على سبيل الاستعجال مسألة توجيه برنامج عمل اللجنة بناء على توصيات قدمتها اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها العشرين، بحيث يقوم مجلس التجارة والتنمية بتوجيه العمل على نحو يجتذب كلما أمكن حضور كبار موظفي السياسة العامة ذوي الصلة، وكذلك ممثلين عن القطاع الخاص، في سبيل العمل على ما يلي:

(أ) تشجيع تبادل الآراء والخبرات فيما بين من يهمه الأمر من حكومات وشركات تجارية ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ونقابات وخبراء بشأن قضايا متصلة بالاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية وتنمية المؤسسات التجارية الخاصة؛

(ب) استعراض ما أنجزته الأمانة من عمل، وتزويدها بالتوجيهات، بشأن بحث ونشر معلومات عن السياسات والبرامج والتطورات المتصلة بالاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية؛

(ج) استعراض ما أنجزته الأمانة من عمل، وتزويدها بالتوجيهات، بشأن تقديم مساعدة تقنية للحكومات المهتمة بإقامة نظم استثمار أكثر انفتاحاً واجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي، ودعماً لتنمية المؤسسات التجارية الخاصة؛

٣- ترجـــو من الأمين العام إعادة كامل موارد برنامج الشركات عبر الوطنية على نحو ما تم تخصيصه أصلا في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٨؛

٤- تدعـــو الدول الأعضاء والأطراف المهتمة إلى زيادة الدعم المالي من أجل التعاون التقني، وخدمات الاستشارة وتقديم المشورة، وأنشطة التدريب والبحث والإعلام في ميدان الاستثمار الأجنبي؛

٥- تقـــرر كذلك أن تبقي اللجنة قيد الاستعراض أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الذي ستظل

اختصاصاته على ما هي في جميع الجوانب الأخرى، والذي ستُعقد دورته القادمة في جنيف في النصف الأول من عام ١٩٩٥؛

٦- تقـــرر عقد الدورة الأولى للجنة فـي جنيـف فـــي النصـف الأول مـــن عام ١٩٩٥.

- - - - -